

تحرير أسعار الطاقة في مصر...

من سيدفع الثمن؟

◀ سوف ينجح منتجو السلع وأصحاب المهن الحرة والحرفيين في تلافى الآثار المترتبة على زيادة أسعار الطاقة ومنتجاتها.. بينما يبقى أصحاب الدخول ضحايا هذا التطور..

هذه السياسة في كثير من المجالات بشكل كامل، ولكنها طبقت في مجال الطاقة بشكل جزئي حيث يتم رفع أسعار البنزين والبنزين والبنزين والسولار والمازوت تدريجيا في غياب سياسة متكاملة للتعامل مع هذا القطاع الحيوي في المجتمع. وتطرح العديد من الحجج لتبرير تحرير أسعار الطاقة عامة والكهرباء بصورة خاصة، حيث يرى البعض أن قطاع الكهرباء يحتاج إلى جهود تصحيحية ترفع الأسعار الحالية إلى مستوى الأسعار الاقتصادية التي تعكس التكلفة الحقيقية لإنتاجها. مما يعفى قطاع الكهرباء من تحمل الدعم وحده، والانتكاس من الحيوية التجارية إلى الخسارة المحققة، لكن ذلك يطرح مرة أخرى البعد الاقتصادي الاجتماعي وضرورة حماية الفئات الكادحة من تحمل أية أعباء إضافية في سعر الطاقة عموما، والطاقة الكهربائية على وجه الخصوص.

من المهم ونحن بصدد الحديث عن تحرير أسعار الطاقة أن نتعرف على أهم الحقائق حول سياسة الدعم وأن نناقش بعض الأفكار المطروحة بشأنها لننتعرف على مدى سلامة هذه الأفكار التي تستخدم لتبرير التحرير الكامل لأسعار الطاقة. من هذه الأفكار ما يثار بشأن الدعم الذي تتحمله ميزانية الدولة في مجال الطاقة، حيث

الطاقة هي عصب الحياة في المجتمعات المعاصرة، وهي أساس أي نشاط إنساني معاصر، كالزراعة والصناعة والتجارة والنقل والمواصلات والاتصالات والإعلام والترفيه والثقافة والتعليم والصحة والإسكان.. الخ. وبتزايد اعتماد الإنسان جيلا بعد الآخر على الطاقة بكافة صورها ابتداء من البترول ومشتقاته إلى الكهرباء والطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. والمجتمع المصري جزء من هذه الظاهرة يتزايد اعتماده على الطاقة في كافة مناحي الحياة، حيث يتوقع أن تصل كمية الطاقة المطلوبة للاستهلاك المحلي عام ٢٠٢٢ إلى ١٧٢ مليون طن بترول مكافئ، بافتراض أن نمو الطلب على الطاقة سيكون في حدود ٥٪ سنويا.

وقد تزايد الحديث عن ضرورة إلغاء الدعم الموجه لأسعار الطاقة والذي يقدره البعض بمبلغ يتجاوز ٥٢ مليار جنيه سنويا تشكل عبئا شديدا على موازنة الدولة، ويأتي الحديث عن إلغاء الدعم في مجال الطاقة في سياق الإجراءات التي تتخذها الدولة للتحويل إلى اقتصاد السوق وما يصاحبه من تحرير لأسعار السلع والخدمات، وتخلي الدولة عن مسؤوليتها في دعم الصناعة والزراعة والفئات محدودة الدخل. وقد طبقت



بقلم:

عبد الغفار شكر

◀ الاقتصاد المصري في أشد الحاجة إلى استراتيجية جديدة تقوم على الاعتراف بحق كل العاملين بأجر في تحسين دخولهم بما يمكنهم من تحمل أعباء الحياة..

تروج الحكومة أن الموازنة العامة للدولة تتحمل دعماً يقدر بعشرات مليارات الجنيهات التي تمثل قيمة الفرق بين الأسعار المحلية للمنتجات البترولية وأسعارها العالمية في حالة تصديرها للخارج. فالحكومة تقدر أنها لو صدرت كل إنتاجنا من البترول بالأسعار العالمية سوف تحقق عائداً أكبر من العائد الذي تحققه ببيع جزء من الإنتاج داخل مصر بالأسعار المحلية، وهي بهذا تقدر أنها تقدم دعماً مستتراً للمواطن المصري يمثل قيمة الفرق بين الأسعار المحلية للمنتجات البترولية وأسعارها العالمية في حالة تصديرها بالكامل للخارج، وهذا التقرير غير ذي معنى وليس له أساس علمي صحيح للأسباب الآتية:

١. يتوقف تقويم الأسعار المحلية للمنتجات البترولية بالدولار لمقارنتها بالأسعار العالمية على تغيرات سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، وهي تغيرات ليست لها علاقة بسياسة التسعير وتكاليف الإنتاج بالنسبة للمنتجات البترولية.

٢. لا يمكن تصدير كل الإنتاج من المنتجات البترولية للخارج، وعدم إبقاء جزء للاستهلاك المحلي، وبالتالي ليس من المنطقي تقرير قيمة هذا الدعم المستتر على أساس تصدير كل الإنتاج من المنتجات البترولية.

٣. ترتبط سياسة تسعير المنتجات البترولية في السوق المحلي بظروف الإنتاج والتكلفة المحلية، وليس لها علاقة بظروف الإنتاج والتكلفة في السوق العالمية، ومن ثم لا مجال هنا للمقارنة بين الأسعار المحلية للمنتجات البترولية وأسعارها العالمية.

٤. هناك بعض المنتجات البترولية أسعارها المحلية أعلى من مثيلاتها العالمية كالبنزين مثلاً، ولم تؤخذ هذه الفروق العكسية في

الاعتبار عند تقدير هذا الدعم المستتر. من هذا كله يتأكد أنه لا يوجد أساس علمي لتقدير الحكومة ما تسميه بالدعم المستتر الذي تتحمله الموازنة العامة للدولة باعتباره يمثل الفرق بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للمنتجات البترولية في حال تصديرها بالكامل للخارج. وهذه أول مرة نسمع فيها عن حكومة تفترض أن الشعب ليس له حق في استخدام ثرواته الطبيعية، وأن الأصل هو تصديرها للخارج، فإذا استخدم جزءاً منها فإن الحكومة تعالجه بذلك وتحسب عليه الفرق بين قيمة ما استهلكه بالأسعار المحلية وقيمة أسعارها العالمية.

وعلى أي الأحوال فإن مشكلة تحرير أسعار الطاقة لها أبعاد متعددة ينبغي أن نضعها في الاعتبار عند تحديد الموقف من تحرير أسعار الطاقة. من أهم هذه الحقائق ما كشفت عنه دراسة يتضمنها تقرير لمجلس الشورى تحت عنوان (استراتيجية الطاقة في مصر الحاضر والمستقبل). تكشف هذه الدراسة ثلاث حقائق هامة:

الحقيقة الأولى: أن ٨٠٪ من أجمالي الدعم الخاص بالطاقة يوجه إلى ثلاثة منتجات رئيسية هي السولار بنسبة ٣٣٪ والغاز الطبيعي ٢١٪، والبتاجاز ٢١٪ ثم يأتي المازوت والبنزين والكيروسين بنسب أقل بكثير من ذلك.

الحقيقة الثانية: أن قطاعات الصناعة والكهرباء والنقل تستأثر بما يزيد على ٧٥٪ من أجمالي الاستهلاك، وأن الصناعات كثيفة استخدام الطاقة هي الأكثر استفادة من الدعم حيث تستأثر بـ ٦٠٪ من أجمالي الدعم.

الحقيقة الثالثة: أن الفقراء يستفيدون من دعم الكيروسين والبتاجاز فقط، أما باقي المنتجات فيستفيد من دعمها الشرائح الغنية.

◀ الصناعات
كثيفة استخدام
الطاقة هي
الأكثر استفادة
من الدعم حيث
تستأثر بـ ٦٠٪
من أجمالي
الدعم.

◀ تحرير أسعار الطاقة يجب أن يصاحبه تحرير الأجور والمرتبات..

◀ ٨٠٪ من
أجمالى الدعم
الخاص بالطاقة
يوجه إلى
ثلاثة منتجات
رئيسية هي
السولار والغاز
الطبيعى
والبوتاجاز.. ثم
يأتى المازوت
والبنزين
والكيروسين
بنسب أقل
بكثير من ذلك.

١. زيادة أسعار المنتجات الصناعية وخاصة حديد التسليح وباقي المنتجات الحديدية والأسمت والسيراميك، وإذا كانت زيادة أسعار المازوت فى يناير الماضى قد رفعت سعر الألف طوبة من ١٦٠ جنيه إلى ٣٠٠ جنيه فماذا يمكن أن يؤدي إليه التحرير الكامل لأسعار الطاقة على مواد البناء من حديد وأسمت وطوب وسيراميك وما يترتب على ذلك من زيادة أسعار الشقق السكنية فوق أى احتمال للأسر الشابة وخاصة من الفئات المتوسطة فما بالنا بمحدودى الدخل.

٢. زيادة عامة فى أسعار كل المنتجات الصناعية والزراعية التى تتأثر برفع أسعار المازوت والسولار والغاز الطبيعى والبنزين والكهرباء وإضعاف قدرة المنتجات الصناعية المصرية على المنافسة ليس فقط فى السوق العالمى بل فى السوق المصرى أيضا.

٣. زيادة أسعار نقل البضائع والركاب فى مختلف وسائل النقل من سكة حديد ومترو أنفاق وسيارات السرفيس ونقل البضائع.

٤. زيادة قيمة استهلاك السيارات الخاصة من البنزين وما تمثله من أعباء إضافية بالنسبة إلى ملايين الأسر من الفئات الوسطى التى تعتمد فى تنقلاتها على سيارة خاصة.

٥. زيادة قيمة الاستهلاك المنزلى من الكهرباء ومياه الشرب وخدمة الصرف الصحى، وتحميل الأسرة المصرية أعباء إضافية فوق طاقتها بدخولها الحالية.

٦. ارتفاع تكلفة الخدمات الأخرى حيث سيضطر الحرفيون والمهنيون إلى زيادة قيمة أتعابهم لتعويض الزيادة فى نفقاتهم المعيشية. معنى هذا أننا سنواجه بموجة جديدة من الغلاء تشمل المجتمع كله سوف ينجح كل من يملك إزاحة العبء إلى الآخرين من تلافى آثارها،

فى إطار هذه الحقائق الثلاث التى كشفت عنها دراسة مجلس الشورى نكتشف حقائق أخرى لا تقل عنها أهمية ينبغى أن نضعها فى اعتبارنا عند تحديد موقفنا من تحرير أسعار الطاقة بكل مشتقاتها: حيث نلاحظ أن قطاع الصناعة هو أكبر مستهلك للطاقة فى مصر، فهو يستهلك كل إنتاجنا من الفحم، الغالبية العظمى من استهلاكنا النهائى من الغاز الطبيعى، ٤٠٪ من الاستهلاك النهائى من المنتجات البترولية. وسوف يترتب على التحرير الكامل لأسعار الطاقة تحميل قطاع الصناعة الجانب الأكبر من الزيادة فى أسعارها. وفى داخل قطاع الصناعة تأتى صناعات معدودة لتستهلك الجزء الأكبر من الطاقة مثل مصانع الحديد والأسمت والسيراميك والألمنيوم. وسوف تتأثر أسعار منتجاتها بدرجة كبيرة من تحرير أسعار الطاقة.

من هذا العرض لخريطة استهلاك الطاقة فى مصر يمكن أن نتوقع أهم النتائج المترتبة على تحرير أسعارها خلال السنوات القليلة القادمة حيث تشير كل التوقعات من التصريحات الحكومية أن النية تتجه إلى اتخاذ إجراءات إلغاء الدعم فى مجال الطاقة بالإلغاء الفورى للدعم للصناعات كثيفة لاستخدام للطاقة مثل الحديد والأسمت والسيراميك والألمنيوم. والإلغاء التدريجى خلال ٣ سنوات لباقي الصناعات وباقي الاستخدامات سواء فى مجال النقل أو الزراعة أو التجارة أو الاستهلاك المنزلى. وسوف يترتب على ذلك نتائج بالغة الخطورة لأن أصحاب المصانع سوف يحملون الزيادة فى تكلفة استهلاك الطاقة على منتجاتهم النهائية وسوف يدفع المواطن العادى ثمن تحرير أسعار الطاقة النهائية حيث يتوقع أن نشهد بعد تحرير أسعار الطاقة:

يبقى المواطن الذي يعتمد في معيشته على أجره من العمل لدى الآخرين هو الذى سيدفع ثمن تحرير أسعار الطاقة كاملاً، فهو لا يملك زيادة أجره وفي نفس الوقت سيتحمل أعباء الزيادة فى أسعار الخدمات والاستهلاك المنزلى والمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية وغيرها.

ولنا أن نتخيل كيف سيكون حال هؤلاء إذا استمرت مرتباتهم وأجورهم على حالها وزادت فى نفس الوقت أسعار ما يستهلكونه من سلع صناعية وزراعية وما يحصلون عليه من خدمات.

وكما أوضحت من قبل فإن تحرير أسعار الطاقة يأتى فى سياق عملية أوسع نطاقاً هي التوجه إلى اقتصاد السوق فى مصر وما يعنيه ذلك من انسحاب الدولة من كافة المجالات بما فى ذلك دورها فى تحديد أسعار السلع والخدمات وترك هذه الأسعار لآليات السوق تحددها حسب العلاقة بين العرض والطلب، فى ظل هذا الوضع سوف ينجح منتج السلع الصناعية والزراعية ومقدمو الخدمة من أصحاب المهن الحرة والحرفيين فى تلافى الآثار المترتبة على زيادة أسعار الطاقة ومنتجاتها بينما يبقى أصحاب الدخل الثابتة العاملون بأجر لدى الغير ضحايا هذا التطور باعتبارهم أضعف الحلقات ومن واجب الدولة والمجتمع والمستثمرون والقوى السياسية أن يدرسوا جيداً النتائج التى يمكن أن تترتب على هذا التطور بالنسبة للمجتمع، وكيف يمكن تداركها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق التوازن فى المجتمع والمحافظة عليه فى ظل هذه الزيادة المتوقعة فى أسعار السلع والخدمات، ولا نبالغ إذا قلنا أن المجتمع يمكن أن يواجه مخاطر شديدة إذا تم تحرير أسعار الطاقة بالكامل دون وضع ذوى الدخل الثابت فى الاعتبار حيث سنواجه النتائج التالية:

- موجه جديدة من التضخم يصاحبها موجه غلاء شاملة لا يستطيع معظم الأسر تحمل تبعاتها.

- مرحلة ركود ناجمة عن تراجع القدرة الشرائية وزيادة تكلفة الاستثمار. فتستمر بذلك ظاهرة الركود التضخمى التى عانى منها الاقتصاد المصرى طويلاً.

- توقف العديد من الصناعات التى ستتأثر بشدة من هذه الزيادة وخاصة صناعة البناء والتشييد التى يعمل فى إطارها أكثر من ٩٠ مهنة.

- تصاعد موجات احتجاج جماعى جديدة فى صفوف العمال والمواطنين لدى الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص وما يصاحبها من توتر واحتمالات أعمال عنف.

أهم ما يمكن أن نطرحه الآن فى مواجهة هذه الاحتمالات أن الاقتصاد المصرى فى أشد الحاجة إلى استراتيجية جديدة تقوم على الاعتراف بحق العمال والمواطنين وكل العاملين بأجر فى تحسين دخولهم بما يمكنهم من تحمل أعباء الحياة ومواصلة دورهم فى الإنتاج والخدمات. وأن هذه الاستراتيجية الجديدة يجب أن تقوم على تقاسم ثمرات التنمية بين الرأسماليين والعاملين بأجر وأنه لا يمكن مواصلة نفس النهج الذى يقوم على تعزيز مصالح الرأسماليين وتجاهل مصالح العاملين بأجر والركون إلى المقولة المستهلكة التى يرددونها كبار المسؤولين من أن استفادة المواطن العادى من التنمية الاقتصادية سنأتى فى مراحل لاحقة أى بعد سنوات. فالوضع لا يمكن أن يحتمل مزيداً من الأعباء وارتفاع تكاليف المعيشة بدون النظر بجدية إلى تحسين دخول العاملين بأجر فى كافة المجالات أى العاملين لدى الحكومة والعاملين لدى القطاع العام والعاملين لدى القطاع الخاص.

فى كلمة واحدة إن تحرير أسعار الطاقة يجب أن يصاحبه تحرير الأجور والمرتببات. وما كانت تتحمله الموازنة العامة للدولة من دعم يجب أن يذهب معظمه إلى الذين يتحملون الزيادة الفعلية فى أسعار الطاقة وهم العاملون بأجر، أى المستهلك النهائي للمنتجات باعتباره أضعف الحلقات فى المجتمع.

← الفقراء
يستفيدون
من دعم
الكيروسين
والبوتاجاز
فقط، أما باقى
المنتجات
فيستفيد
من دعمها
الشرائح
الغنية.